

الرقم ٥١ / ٣ / ٢٠٠ / ٤٣
التاريخ
الموافق ٢٠١٧ / ١ / ١٧

معالي
سماحة
عطوفة

الموضوع: الأمر المالي الخاص.

نظراً لتأخر إقرار مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2017 إلى ما بعد ابتداء السنة المالية، واستناداً إلى المادة (113) من الدستور، سيتم الإنفاق بأوامر مالية شهرية بنسبة (12/1) من مخصصات السنة المالية 2016 لشهر كانون الثاني وإلى حين صدور قانون الموازنة العامة لسنة 2017.

أرجو الإيعاز لمن يلزم بتزويدي بأوامر مالية خاصة وحوالات مالية لمواد النفقات الرأسمالية المترتب عليها التزامات واجبة الدفع، مع الأخذ بعين الاعتبار نص المادة (6/أ) من قانون الموازنة العامة رقم (3) لسنة 2016 والتي تنص على أن يتم الإنفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناءً على أوامر مالية عامة و/أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

وزير المالية/الموازنة العامة
عمر ملحس

م. ت. م.
نسخة/معالي وزير المالية.
نسخة/عطوفة رئيس ديوان المحاسبة.
م. م. م.
الأمر المالي الخاص 2017